المنتدى الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢١/٦/٢٩ الموافق ١٨ ذو القعدة ١٤٤٢هـ العدد ٤٩٧ السنة التاسعة عشرة

المنتدى الإسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

دراسة جديدة: الحرب الأخيرة على غزة كشفت ثغرات تحول دون تمتين الدعاية/ الرواية الإسرائيلية

صفحة (٢)

المجتمع المدني اليميني في إسرائيل.. NGO monitor نموذجاً

صفحة (٣)

بينيت على كرسي رئاسة الحكومة. (أف ب)

بقاء الحكومة لأكثر من عام سيهزّ «عرش» نتنياهو في الليكود!

كتب برهوم جرايسي:

تسعى الحكومة الإسرائيلية الجديدة، مع بدء أسبوع عملها الثالث، إلى تثبيت حكمها على المستوى البرلماني، من خلال سلسلة تعديلات قانونية تلائم وضعية الائتلاف الهش، الذي يرتكز على ٦١ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا، ما يخفف العبء البرلماني على كتل الائتلاف، من حيث ضرورة التواجد في الكنيست، لمنع أي خسارة في التصويت؛ وهذا بموازاة سعيها لتمرير تمديد سريان مفعول القانون المؤقت الذي يقضي بحرمان العائلات الفلسطينية من لم الشمل. ومن جهة أخرى، فإن مؤشرات التململ من بنيامين نتنياهو في حزب الليكود تتكاثر، ما يعزز الاستنتاج بأنه في حال صمدت الحكومة الجديدة لأكثر من عام، فإن فرص نتنياهو للعودة إلى رئاسة الحكومة من شأنها أن تتضاءل.

سيكون هذا الأسبوع الامتحان الأصعب للحكومة، وليس أقل من ذلك للمعارضة اليمينية الاستيطانية، الليكود وحلفاؤه. فيوم الرابع من تموز المقبل، ينتهي سريان مفعول القانون المؤقت الذي يحرم العائلات الفلسطينية، التي أحد الوالدين فيها من المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، من لم الشمل، وهو القانون الذي تم فرضه كقانون مؤقت في العام ٢٠٠٣، ويتم تمديده سنويا، في هذه الأيام. ولم تجد أي من الحكومات صعوبة في تمديد هذا القانون، إلا أن حزب الليكود وحلفاءه، أعلنوا رفضهم التماشي مع الحكومة والتصويت تأييدا للقانون، بهدف إسقاط الحكومة، رغم أن الحديث عن قانون توصي به الأجهزة العسكرية والاستخباراتية، إضافة إلى أنه تعبير عن العقلية العنصرية المسيطرة على سدة الحكم الإسرائيلي. وليس واضحا ما إذا كان الليكود وحلفاؤه سيصمدون في هذا الإصرار، الذي في حال تم، سيلقى ردود فعل صاخبة في الشارع الإسرائيلي.

في المقابل، فإن الأنظار تتجه في الائتلاف الحاكم إلى ثلاث كتل: القائمة العربية الموحدة، وكتلة ميرتس التي ليس فقط عارضت القانون بل كانت ضمن من التمسوا للمحكمة العليا ضده قبل سنوات ليست قليلة، وكذا بالنسبة لحزب العمل، الذي زعيمته الجديدة، ميراف ميخائيلي، كانت من أصحاب الصوت العالي ضد القانون. ولذا فإن تمرير هذا القانون سيكون مؤشرا لمدى تماسك الائتلاف منذ بداياته.

الحراك في الليكود ومصير نتنياهو

سجّل رئيس الحكومة السابق رئيس حزب الليكود بنيامين نتنياهو، وما زال، سوابق وذروات في السياسة الإسرائيلية، فهو بات الشخصية السياسية الأكثر جلوسا على كرسي رئاسة الحكومة، ١٥ عاما، بينما رئيس الحكومة الأول دافيد بن غوريون، جلس على الكرسي ذاته ١٣ عاما. وهو رئيس الحكومة الوحيد الذي حوكم بقضايا فساد خلال توليه منصبه، وهو ثاني زعيم لليكود من حيث المدة الزمنية- ٢٤ عاما- في فترتين، مقابل ٣٥ عاما لمناحيم بيغن.

إلا أن السابقة الأقوى لنتنياهو أنه الزعيم السياسي الإسرائيلي الوحيد، الذي يتمسك بكرسيه رغم فشله مرارا في تشكيل الحكومة، ويسعى لصد أي شخص ينافسه على رئاسة حزبه، أيضا الآن، إلا أن نتنياهو بات يشعر بأجواء مخالفة في حزبه، وحسب التقدير، فإذا ما صمدت الحكومة الجديدة لأكثر من عام، مع بوادر ثبات، فإن «العرش» الذي بناه نتنياهو لنفسه في الليكود سيهتز، وكلما تقدم الوقت، سيصعب عليه البقاء على رأس حزبه.

تميز حزب الليكود، على نحو خاص، بكثرة القلاقل الداخلية، حتى في فترة رئاسة مناحيم بيغن، مؤسس الحزب، في سنوات السبعين والثمانين. ولطالما وصلت النزاعات في الحزب إلى درجة العنف، وكانت دائما تيارات متناحرة في الحزب، وشخصيات عديدة تنافس على رئاسته، ورغم ذلك فإنه منذ العام ١٩٤٨ وحتى اليوم، تولى رئاسة الحزب ٤ شخصيات: بيغن- ٣٥ عاما، إسحق شمير- أقل من ٩ سنوات، أريئيل شارون- ٥ سنوات، وبنيامين نتنياهو- ٢٤ عاما على فترتين، وهي ما تزال مستمرة.

إلا أنه منذ أن عاد نتنياهو لرئاسة الليكود، في نهاية العام ٢٠٠٥، في أعقاب انشقاق رئيس الحزب أريئيل شارون عنه، في شهر تشرين الثاني من ذلك العام، مؤسسا حزب كديما، فإن المهمة التي وضعها نتنياهو أمامه، أن يبقى لسنوات طويلة، وهذا تطلب منه «إزالة العوائق» التي تمنع استمراره. ولأجل ضمان الهدف الذي وضعه نتنياهو لنفسه، عمل على مدى السنوات على إبعاد كل شخص من شأنه أن يهدد ولو بقليل بقاءه في رئاسة الحكم، ورأينا أسماء عديدة تساقطت بهذا الشكل أو ذاك، حتى من كتلة الليكود البرلمانية، أبرزهم لربما وزير الخارجية الأسبق سيلفان شالوم، وأسماء أخرى ليست ذات وزن، وكان آخرها من تم دفعه إلى خارج الحزب، جدعون ساعر، الذي انشق عن حزبه في خريف العام الماضي ٢٠٢٠، تمهيدا لانتخابات آذار٢٠٢١، التي كانت يومها تلوح في الأفق، وأقام حزبا أسماه «أمل جديد» وانضم اليه منشقون آخرون من الليكود، وخاض الانتخابات وحصل على ٦ مقاعد، أقل بكثير من طموحه ومن توقعات استطلاعات الرأي العام.

لكن العقبة الأساس التي أزاحها نتنياهو من طريقه، لا بل ومن الليكود كليا، هو التيار الأيديولوجي القديم، الذي رغم تطرفه اليميني، في الجانب السياسي، وتمسكه بما يسمى «أرض إسرائيل الكبرى»، إلا أن هذا التيار سعى للجم سياسات نتنياهو في الشأن الداخلي وأيضا في داخل حزب الليكود، مثل أن هذا التيار كان يعترض على قوانين عنصرية متطرفة، يرى أن إسرائيل ليست بحاجة لها، وتسبب الضرر لها على الصعيد العالمي.

بعد أن حقق نتنياهو كل هذا، لم يعد في الحزب شخص ذو وزن يهدد زعامته المطلقة لليكود، وحتى من أعربوا عن طموحهم لتولي رئاسة الليكود ومن ثم الحكم، قالوا إن هذا سيكون بعد نتنياهو.

لكن هذا المشهد، كما يبدو وصل إلى نهاياته، وقد بدأ نتنياهو يلمس هذا، من خلال تصريحات «مقربين» لهذا الشخص أو ذاك، أو تسريبات إعلامية.

نتنياهو أمام واقع جديد في حزبه

حينما نقول إنه إذا ما ثبتت الحكومة الجديد لعام واحد على الأقل، فإن فرص نتنياهو للعودة إلى رئاسة الحكم ستتقلص، فلأن الجلوس على مقاعد المعارضة، لمن اعتاد أن يكون في المناصب الوزارية على مدى ١٢ عاما متواصلا، عدا ما سبقها، لن يكون مريحا. وأكثر من هذا، فإن الحلقات الحزبية في الليكود، التي يقودها أصحاب المصالح الكبيرة والصغيرة، التي كانت تصول وتجول في أروقة الحكم والوزارات المختلفة، ستجد نفسها منذ الآن، أنها فقدت قوة التأثير وتحقيق المصالح، وستكون معنية بعودة حزبها بأسرع ما يكون إلى رئاسة الحكم، وإذا ما أيقنت أن نتنياهو لن يحقق لها الهدف، فستتخلى عنه، علما أن نتنياهو اعتمد طيلة الوقت على هذه الحلقات ومن يقودها، كقوة ميدانية أساسية داعمة له.

وقد نقلت محللة الشؤون الحزبية سيما كدمون، في تقرير لها في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، في نهاية الأسبوع الماضي، عمن أسمته شخصية كبيرة في الليكود، قوله لها إنه رويدا رويدا سيفهم الناس أن نتنياهو لن يعود إلى الحكم، إن كان بسبب جيله (٧٢ عاما)، وتراجع مستوى التقديرات لديه، وأيضا، حسب ما يقوله الشخص ذاته، لأن نتنياهو نقل مصدر القرارات إلى المقر الدائم لرؤساء الحكومة، قاصدا إلى عائلته الصغيرة.

ويصف الشخص ذاته في حديثه للصحيفة كيف أن ممارسات نتنياهو أفشلت عمل ديوان رئاسة الحكومة، وكيف أن نتنياهو حيّد الطاقم الوزاري المقلص للشؤون العسكرية والسياسية (الكابينيت)، عدا عن الحكومة كلها، من تحديد السياسات الاستراتيجية. ويقول هذا الشخص إن ما بات يفصل حزب الليكود عن الحكم هو نتنياهو شخصيا. ورغم ذلك، يقول الشخص ذاته إنه حتى الآن لا يوجد تمرد في الليكود، ولكن في المقابل هناك همس وتذمر في صفوف قيادة الحزب وفي الكتلة البرلمانية، وأيضا تذمر كهذا موجود في أوساط رؤساء بلديات من حزب الليكود، وقيادات ميدانية للحزب.

كما نشرت القناة التلفزيونية الإسرائيلية الرسمية (كان ١١) في الأسبوع الماضي، أن وزير الصحة السابق يولي إدلشتاين هاجم في محادثات مغلقة رئيس المعارضة بنيامين نتنياهو، مؤكداً نيته المنافسة على رئاسة الليكود ضده في الانتخابات الداخلية القادمة. وحسب ما نشر، فإن إدلشتاين قال لمستمعيه إن إعلانه عن المنافسة على رئاسة الليكود ساعده، وقال: «كنت متأكداً من مهاجمتي لكني تفاجأت بأني أينما ذهبت يقولون لي إن الوقت قد حان لتغيير نتنياهو». وحسب ما نشر فإن إدلشتاين يقوم بخطوات من أجل ضمان إجراء انتخابات تمهيدية في الليكود في الأشهر المقبلة. وقال: «لا أريد تأجيل ذلك كثيراً. لا أنوي أن أكون ثانياً في القائمة. أنوي الانتصار» وادعى أنه في حال بدأت الحكومة الحالية تسجّل العقبات فإنه سيكون من الصعب منافسة نتنياهو.

وأضاف إدلشتاين: «لقد قام نتنياهو بكافة الأخطاء الممكنة. لماذا وافق على إعطاء جدعون ساعر ونفتالي بينيت وبيني غانتس والجميع رئاسة الحكومة ولم يوافق على منحها لأي شخص آخر من الليكود؟ لماذا على الليكود خسارة الحكم؟».

وحتى مطلع الأسبوع الجاري، فإن من لا يزال صامتا إلى الآن، أمام وسائل الإعلام، هو الشخص الأقوى في الجهاز التنظيمي في الليكود، وزير المالية السابق يسرائيل كاتس، ولكن تسريبات عدة في وسائل الإعلام قالت إن كاتس كان من أشد المعارضين لنية نتنياهو إجراء انتخابات داخلية سريعة لرئاسة الحزب وهيئاته، في محاولة لمنع منافسيه من تهيئة أنفسهم للمنافسة.

وسارع أحد المرشحين الأقوى في مواجهة نتنياهو، عضو الكنيست نير بركات، إلى إقامة مهرجان دعم له قبل أسبوعين، بمشاركة ٤ آلاف شخص، بينهم عدد من أعضاء الكنيست من الليكود، وبكلفة إجمالية للمهرجان تقدر بنحو ٧٠٠ ألف شيكل، إلا أن هذا المبلغ لا يساوي شيئا، لدى من حقق خلال عام واحد زيادة لأرباحه بنحو ٥٧٥ مليون دولار. وبات مع شقيقه يملكان ثروة تقدر بـ ٩٠٠ مليون دولار، بحسب تقرير الأثرياء السنوي الذي تصدره المجلة الشهرية لصحيفة «ذي ماركر»، في شهر حزيران المنتهي. وهو بذلك عضو الكنيست الأغنى من دون منافس. وقد شارك في مهرجان دعم بركات أعضاء الكنيست من الليكود حاييم كاتس، رئيس مركز الليكود، والذي يواجه لائحة اتهام بالفساد، ورئيس كتلة الليكود في الكنيست ميكي زوهر، وآفي ديختر وكاتي شطريت وغادي بركان وكيرن باراك وإيتي عطية وفطين مُلا.

وكما يبدو فإن في الحكومة الجديدة هناك من يعي تفاصيل ما يدور في حزب الليكود، ولهذا فإن الحكومة صادقت في مطلع الأسبوع، ضمن سلسلة من مشاريع قوانين وأنظمة تثبت حكمها، على مشروع قانون يجيز انفصال أربعة أعضاء كنيست عن كتلتهم البرلمانية، وتشكيل كتلة جديدة، حتى لو لم يكن النواب الأربعة يشكلون ثلث كتلتهم البرلمانية، بموجب القانون القائم. وهذا القانون ليس جديدا، بل حاول فرضه بنيامين نتنياهو في العام ٢٠١٠، في سعي منه لشق كتلة كديما في العام ٢٠١٠. وكانت كتلة كديما المعارضة يومها هي الأكبر في الكنيست وتضم ٢٨ نائبا، برئاسة تسيبي ليفني، وسعى نتنياهو لإغراء منافسها على رئاسة الحزب، شاؤول موفاز، إلا أن مشروع القانون لم يقرّ في حينه.

كلمة في البداية

عن مركز «مدار» وما راكمه

بقلم: أنطوان شلحت

مع بداية هذا العام بدأ المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار عقده الثالث وقد أصبح في جعبته إرث من الصعب استحصال ملامحه في عجالة، وذلك في طيف واسع من المجالات التي يمكن الإشارة إلى تميزه فيها على نحو ليس مبالغة القول إنه شديد الخصوصية.

ولعلّ ما يستلزم التذكير بهذا الأمر هو ضرورة الاستفادة من التجربة والإنتاج اللذين راكمهما المركز خلال هذه الفترة، ولا سيما من طرف الباحثين وجميع الذين يكتبون في الشأن الإسرائيلي، في سبيل مزيدٍ من هذه المراكمة التي تعتبر أهم تعضيد لعملية البحث ذاتها الآن وفي المستقبل.

ومن الحق أن يُشار في هذا الصدد إلى أن مركز مدار تميّز من ضمن أمور أخرى بقدر كبير من استشراف سيرورات نحا نحوها المشهد الإسرائيلي، وبرز هذا الأمر بشكل ملفت في تقاريره الاستراتيجية السنوية. وإحدى أهم تلك السيرورات تمثلت في محاولة اليمين الإسرائيلي الجديد إحكام قبضته على مفاصل الحكم، والتي نشهد في هذه الأيام نتائجها على أكثر من صعيد، وذلك في ضوء أنه هو من بات يقرّر جدول الأعمال الداخلي في إسرائيل وخطابها السياسي.

ولدى العودة إلى تلك التقارير الاستراتيجية يمكن ملاحظة أنها منذ العام ٢٠١٠ تحرص سنوياً على إيراد الوقائع المرتبطة بصعود هذا اليمين الجديد، ناهيك عن أنها استشرفت في حينه ما يحدث الآن، منوهة بأن استعمال مصطلح «اليمين الإسرائيلي الجديد»، بما في ذلك من جانب جهات إسرائيلية عديدة، جاء بُغية جملة أهداف منها إقامة حدّ فاصل بينه وبين ما يسمى بـ«اليمين الإسرائيلي التقليدي»، ولا سيما الذي يمثل عليه قادة حاليون وسابقون في حزب الليكود الحاكم. وهذا اليمين الجديد يتألف من تحالف كل من الأحزاب الحريدية (المتشددة دينياً)، والأحزاب المتدينة القومية، والمستوطنين، وأعضاء الكنيست المتطرفين في حزب الليكود، وجماعات قومية متطرفة، وحركات أبرزها «إم ترتسو».

كما أشير في التقارير كذلك إلى أن هناك إجماعاً لدى المتابعين والمحللين السياسيين على أن اليمين الجديد كان يتطلع على المدى البعيد إلى ترسيخ «واقع غير ديمقراطي» في إسرائيل، وإلى أنه نجح من أجل ذلك في أن يصرف نظر الرأي العام عن مسائل مصيرية مثل «عملية السلام»، وفي أن يجعل اهتمام هذا الرأي العام مُنصباً على مسائل أخرى على غرار محاربة نشاط المنظمات التي تدافع عن حقوق الإنسان، وتأجيج الهجوم على المحكمة العليا والجهاز القضائي... إلخ.

ومن الباحثين الإسرائيليين الذين برزوا في هذا الصدد البروفسور زئيف شطرنهيل من الجامعة العبرية في القدس (١٩٣٥-٢٠٢٠) الذي أكد (منذ نهاية العام ٢٠١١) أن هذا اليمين الجديد يعمل بذراعين: الذراع العنيفة (الصلبة)، وهي الذراع الاستيطانية، التي وصفها بأنها تحظى بحكم ذاتي إقليمي، وهي مزودة بالسلاح وتفرض سطوتها على الجيش والشرطة، والذراع الأنيقة (الناعمة) التي تقوم بالعمل أساساً في الكنيست. وفي قراءته فإن العنف الفظّ المعربد في الأراضي الفلسطينية المحتلة كل يوم، والذي ينزلق أيضاً إلى الشارع الإسرائيلي، أقل خطراً من نواحٍ كثيرة من العمل البرلماني الهادئ والدؤوب الذي قال إنه «يفرغ بالتدريج الديمقراطية الإسرائيلية من مضمونها»، مضيفاً أن تحويل غير اليهود إلى مواطنين ذوي مكانة أدنى هو الهدف الذي يتوق إليه أغلب اليمين الإسرائيلي، وشدّد على أنه إذا منحت الدولة أفضلية قيمية لليهود، وهي أفضلية ستتدحرج بالضرورة إلى أفضلية سياسية، إن لم تكن اجتماعية واقتصادية، فإنها تكفّ عن أن تكون دولة ديمقراطية. وكان هذا قبل أن تسنّ إسرائيل «قانون القومية» في العام ٢٠١٨، والذي كتب بعد سنّه أن التجربة تعلمنا أن اليمين لا يعترف بقواعد لعبة بل بالقوة فقط، و«قانون القومية» هو استخدام فظّ للقوة من أجل حرمان مَنْ ليس يهودياً حقوقه، ولذا فهو غير شرعي ويجب محاربته.

وترد في التقارير آراء لباحثين إسرائيليين آخرين عدا شطرنهيل تؤكد في شبه إجماع أن اليمين الإسرائيلي الجديد، العلماني والديني على حد سواء، يتحدّى من وجهة نظرهم المفهوم الجوهري للديمقراطية الليبرالية، ويشمئز من مبادئها ويحتقر قواعد اللعبة فيها، وأن جوهر الثورة الدستورية لهذا اليمين هو ضمان التفوّق المطلق للهوية الإثنية والدينية للقبيلة، ولذا فإن الدولة لا تعتبر وسيلة لضمان مصلحة كل مواطنيها، وإنما إطار يسمح بممارسة تفوّق اليهود على غير اليهود. ويشدّد بعضهم على أنه لا يجوز الخطأ في نيات اليمين، ذلك بأن خطورة التشريعات المعادية للديمقراطية كانت منذ البدء نابعة من واقع أنها مُدرجة في نطاق مفهوم كليّ، وتخدم هدفاً واضحاً، كما أنها جسّدت مرحلة أولى في المعركة الكبرى لتغيير طابع المجتمع والدولة في إسرائيل.

أثر العدوان: مشهد من بيت حانون. (أ.ف.ب)

دراسة جديدة: الحرب الأخيرة على غزة كشفت ثغرات تحول دون تمتين الدعاية/ الرواية الإسرائيلية

كتب عبد القادر بدوي:

لم تكف إسرائيل، وكعادتها، عن الاهتمام بصورتها أمام المجتمع الدولي؛ والظهور كواحة وحيدة للديمقراطية في الشرق؛ تلك الصورة التي شيّدتها على مدار العقود الطويلة الماضية استناداً إلى دور «الضحية»، وجنباً إلى جنب مع شعار «معاداة السامية»؛ كمفهوم وكإطار عملت على تمديده وتوسيعه ليشمل كل مُنتقديها، أو منتقدي جرائمها بحقّ الشعب الفلسطيني، كلّ ذلك من خلال ما يُسمّى بـ«الرواية الوطنية» أو «الرواية القومية» التي تتجنّد كافة أطياف النظام السياسي الإسرائيلي في نقلها- بعد أن تتم بلورتها وفقاً لمعايير صهيونية- أمنية بالدرجة الأولى؛ سياسية بالدرجة الثانية، كون إسرائيل تنفرد بكونها تُمثّل حالة «المجتمع المجنّد» على كافة الصعد حينما يتطلّب الأمر ذلك؛ في أوقات الحرب والسلم على حدٍّ سواء.

إن صوغ «الرواية الوطنية» التي تصكّ، وتحفظ، صورة إسرائيل خارجياً- إلى جانب الحفاظ على متانة، ومناعة، الجبهة الداخلية لمجتمعها المُتصدّع أصلاً- قد حظيت بعناية دقيقة، واهتمام بالغ من قِبَل قادة المشروع الصهيوني وادواته، ودولة إسرائيل لاحقاً كأداة لـ«تحقيقه»، بل وتم اعتبارها ركيزة أساسية ومهمّة من ركائز الأمن القومي الإسرائيلي، في إطار مساعيها الرامية لشرعنة وجودها- غير الطبيعي والغريب- في البداية، ولاحقاً، لإضفاء شرعية أيضاً على اعتداءاتها المتكرّرة على الفلسطينيين والدول العربية، واحتلالاتها المتكرّرة لأراضيهم، أو ما تبقّى منها، وموضعة كل ذلك في إطار نهج/ سياسة «الدفاع عن النفس» لا أكثر.

إن هذه العملية بالإمكان مُلاحظة تجلّياتها بوضوح في الفترة الأخيرة؛ أي في إطار الحرب المستمرّة على قطاع غزة؛ سواء أكان خلال المواجهات الفعلية أم خلال الحصار المستمرّ. في هذا السياق، تأتي الدراسة الصادرة عن «معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي» في «جامعة تل أبيب»، بعنوان «الدروس المستفادة من عملية «حارس الأسوار» في مجال الدعاية الوطنية» للكاتب يردين فتيكاي، الذي أسس قسم «الإعلام الوطني» في مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية وترأسه لمدة ١١ عاماً، والمنشورة في ٢٠٢١،٠٦،٢٠، لتُعطينا صورة مُصغّرة و/أو لمحة عن وجهة النظر الإسرائيلية الرسمية للمعيقات التي تعتري عملية صوغ «الرواية/ الدعاية» الإسرائيلية، والدروس والعِبَر المُستفادة، وهي تتناول بشكل رئيس المرحلة التي أعقبت العدوان الأخير على قطاع غزة خلال الشهر الماضي.

سنحاول هنا الوقوف عند أهم ما تضمّنته هذه الدراسة، علماً أن كل الأفكار والآراء والمصطلحات الواردة أدناه تُعبّر عن مصدرها و/ أو عن كاتب الدراسة فقط.

مشاكل وثغرات

تنطلق الدراسة من افتراض أن الحرب الأخيرة على قطاع غزة كشفت عن وجود العديد من المشاكل والثغرات التي تقف في طريق تطوير وتمتين الدعاية الإسرائيلية لـ«الرواية الوطنية»؛ على الصعيدين الداخلي والخارجي. وعليه؛ تُحاول البحث في هذه الثغرات؛ الطرق والوسائل الأنجع لتصحيحها وتفاديها في الحروب المُستقبلية؛ إلى جانب التساؤل حول أهم السُبل الواجب اتّباعها للحدّ من الشعور الإسرائيلي- الذي تعزّز خلال الحرب الأخيرة- بأن «الدعاية/ الرواية الإسرائيلية» قد أُصيبت بالفشل.

إن انتهاء الجانب العسكري للحرب الأخيرة لا يعني انتهاء الحرب بتاتاً، فإسرائيل أمام حرب من نوع أخرى؛ تتعامل فيها مع محاولات إدانتها ومُلاحقتها، وجيشها، في المحاكم الدولية، والمنظّمات، التي تصنّف كمنظّمات عدائية؛ مثل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة التي تُبدي انحيازاً واضحاً للفلسطينيين، وتصرف نظرها عن «الإرهاب» الفلسطيني بكل صوره.

إن التسليم بالقاعدة الإسرائيلية القائلة بأن «الرواية الوطنية» أو «الدعاية الوطنية» الإسرائيلية هي ركيزة أساسية من ركائز الأمن القومي الإسرائيلي يفرض، من ضمن ما يفرضه، على الدولة بذل جهود حثيثة على هذا الجانب، بالتوازي مع الجهود المبذولة عسكرياً وسياسياً، وفي الحرب الأخيرة، برزت جملة من الثغرات التي يجب الاستفادة منها- في إطار استخلاص الدروس- وهي على النحو التالي:

في كل عملية عسكرية تستهدف عملية صوغ «الرواية/ الدعاية الوطنية» ثلاث جهات رئيسية؛ إسرائيلية ودولية وإقليمية (الفلسطينيون والدول العربية). وهو ما يتطلّب وجود استراتيجية مختلفة للتعامل مع كلّ منها بناءً على الخطاب والوعي الخاص بكلّ منها. فعلى الصعيد الدولي؛ تُعتبر الولايات المتحدة الساحة الأكثر أهمية والتي تتطلّب تركيز جهود عالية للحفاظ على «شرعية» الفعل الإسرائيلي لضمان انحياز الرأي العام لصالح إسرائيل (مع التركيز على الجمهور الليبرالي)؛ وكذلك انحياز الأحزاب السياسية (الحزبين الجمهوري والديمقراطي على السواء)؛ الجالية اليهودية؛ وأيضاً الجمهور الأفنجيلي، مع الإشارة إلى أن العمل على استقطاب الجمهور الديمقراطي في ظل عهد جو بايدن يزيد الأمر تعقيداً.

على الرغم من «الإنجاز العسكري» الذي حقّقته إسرائيل، إلّا أن غياب الحدث «البارز» كاغتيال رأس الهرم السياسي أو العسكري لـ«حماس»، أو إعادة الجنود والمفقودين، تجعل من مهمة التواصل مع المجتمع المحلي أكثر أهمية، وإقناعه «بالنصر» وتسويق الرواية الإسرائيلية الرسمية أكثر صعوبة، خاصة في الوقت الذي استطاعت فيه «حماس» تقديم نفسها كمدافع عن القدس وحاميةً لها؛ تحريك الجمهور العربي في إسرائيل ودفعهم للمواجهة؛ والاستمرار في إطلاق الصواريخ حتى اليوم الأخير من الحرب. وهذا يتطلّب العمل على توفير حلول «خلاقة» كأن يتم خطاب إسرائيلي أكثر وضوحاً مع الرأي العام الإسرائيلي، يظهر من خلال مؤتمر صحافي يومي أو نصف يومي يُعقد مع رئيس الحكومة ووزير الدفاع وغيرهما، يتم من خلاله استعراض الإنجازات المتحقّقة؛ التحديات والمعيقات؛ نقاط الضعف الرئيسة في العمل (للحفاظ على المصداقية)، والإجابة على الأسئلة الشائعة والسائدة في المجتمع حول الأحداث، من أجل خلق تواصل واع بالأحداث بين الجمهور العريض والقيادة السياسية والعسكرية.

الأخذ بعين الاعتبار ردود الفعل الدولية المتوقعة لأي سلوك إسرائيلي خلال الحرب، والعمل وفقاً لهذا المبدأ، فعلى سبيل المثال، استجلبت عملية تدمير برج الجلاء (الذي يحتوي على المراكز الصحافية ومقرّات لوكالات إعلامية إقليمية ودولي) في القطاع) انتقادات دولية واسعة النطاق، بما فيها بعض وسائل الإعلام الأميركية، على الرغم من أن تدميره جاء بعد أن تم استخدامه لأغراض عسكرية من قِبَل «حماس». وهذا يفرض ضرورة وجود نقاش دقيق على أعلى المستويات قبل القيام بمهمة شبيهة؛ ضد الأبراج السكنية؛ المراكز الصحية والتعليمية، حتى في ظل الاستخدام العسكري لها من قبل «حماس»، لا بل والتنازل عن الهدف إن لزِم الأمر تجنّباً للحساسية الكبرى التي سيتسبّب بها على صعيد ردود الفعل الدولية السلبية التي ستتحول سريعاً، وخاصة في الولايات المتحدة، إلى أداة ضغط سياسي على إسرائيل لوقف القتال، وهو ما حصل بالفعل. لكن كان من الممكن تحقيق هذا الهدف بطريقة أخرى؛ إحباط أنشطة «حماس» في المبنى بدون هجوم عسكري من خلال الكشف عن أنشطتها أمام الرأي العام الدولي، وبذلك تكون إسرائيل قد حقّقت أهدافها، لا بل واستطاعت تقديم رواية مُثبتة بالدلائل تحظى باحترام وتقدير الجمهور الدولي أيضاً.

إن التفريق بين الدعاية المحلية والدعاية الدولية (الرواية والخطاب الإسرائيلي المقدّم لكلا الجمهورين) أمر في غاية الأهمية ويتطلّب بذل جهود كبيرة. فعلى سبيل المثال؛ شكّلت حادثة تدمير شبكة الانفاق التابعة لـ«حماس» في غزة والمعروفة باسم «المترو» حدثاً كبيراً بالنسبة للرأي العام الدولي، حيث لا يُمكن فهمها دولياً تماماً كما هو الفهم الإسرائيلي المحلي لها، فهي بالنسبة للرأي العام الدولي شريان حياة رئيسي للغزيين تُمكنّهم من التنقّل والوصول إلى الأماكن المختلفة، طالما أن هذا الرأي يُبنى على قلة المعرفة والجهل بـ «حقيقة» الأمور.

لكل عملية عسكرية أزماتها الإعلامية؛ حيث أن بعض الحوادث الكُبرى، والتي قد تعود بضرر كبير من الناحية الإعلامية والدعائية، تفترض وجود خطّة محكمة يتم فيها استخدام المحظور (المعلومات الاستخباراتية الدقيقة) بهدف قطع الطريق على محاولات شيطنة إسرائيل ووصفها بالإجرام (قتل الأطفال مثلاً)، وأن يتم اللجوء إلى أسلوب الدعاية الاستباقية لتقويض مصداقية الخصم في طرحه للأخبار والحوادث من خلال تسخير أجهزة المخابرات وتوجيهها على الفور لإطلاق معلومات استخباراتية دقيقة من شأنها دحض المزاعم في حادثة ما عبر وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي.

العمل على تعزيز طاقم الإعلام العامل في مكتب رئاسة الحكومة، واختيار النُخب الإعلامية ذات الكفاءة المهنية العالية، وأيضاً تلك النخب المؤثرة في عملية صنع القرار في الجيش ووزارة الدفاع ورئاسة الحكومة لتتمكّن من إحداث التأثير المطلوب والتغذية الراجعة الدقيقة على مختلف الصعد، ولا يُستثنى من ذلك رئيس الحكومة إذا لزِم الأمر.

لا بد وأن يتم التفريق بين المجموعات المختلفة المكوّنة للمجتمعات الغربية، فعلى سبيل المثال، يُشكل المسلمون وذوو الأصول الأفريقية والليبراليون قوة لا يُستهان بها في المجتمع الأميركي، وهذا الأمر يتطلّب وجود آلية تواصل (مادة خطابية) قادرة على اختراق وإقناع هذه المجموعات بعيداً عن الخطاب العام الموجّه للجمهور الأميركي باعتباره جمهوراً متجانساً، وهو تحدٍ كبير ماثل أمام إسرائيل اليوم في سياق عملية صوغ وبلورة «الدعاية الوطنية».

كشفت الحرب الأخيرة عن وجود ضرورة ملّحة لتعزيز الاستثمار ليس فقط في المنظمات العابرة للحدود (المنظمات اليهودية المنتشرة في الدول المختلفة) والجمهور اليهودي والمناصر لإسرائيل في معظم الدول ليكون شريكاً في نقل «الدعاية الإسرائيلية»، بل أيضاً الاستثمار في الجمهور المُنتقد والمُعارض لإسرائيل ومحاولة اختراقه واستمالة جزء كبير منهم لناحية «الرواية الإسرائيلية» عبر وسائل التأثير المختلفة، واستخدام المعلومات والبيانات، كون هذا الجمهور لا يزال أكبر بكثير من الجمهور المناصر لإسرائيل. فيُمكن على سبيل المثال تجنيد العديد من المتطوعين ومنظّمات مناصرة وموالية لإسرائيل في كل الدول للعمل وفق برنامج مُعدّ مُسبقاً، وبإدارة ذكية من الجهات الإسرائيلية الأمنية والسياسية المختصّة.

في ظل الشعور السائد بأن «الدعاية الإسرائيلية» قد فشلت خلال الحرب الأخيرة، لا يُوجد خيار أفضل من الانخراط أكثر في شرح المعلومات والتوضيح للجمهور الإسرائيلي، وذلك على الرغم من كون هذا الشعور لا يعكس بالضرورة الواقع الحقيقي ولا يستند لأية مقاييس منطقية، ويتعزّز الشعور بالفشل كلّما تركّز النشاط الإسرائيلي في هذا المضمار على الدوائر المغلقة ووراء الكواليس (مع الصحافة العالمية وشبكات التواصل الاجتماعي الخارجية) وغالباً ما يتم باستخدام اللغات الأجنبية، ما يُبقي الرأي العام الإسرائيلي بعيداً عن هذه العملية، وبالتالي، قليل التأثّر بها. لذلك، من المهم زيادة الوعي بين الجمهور الإسرائيلي حول حقيقة ما يحدث، من خلال المقابلات والكتابات والصور ومقاطع الفيديو التي يظهر فيها المختصّون وأصحاب القرار.

التحدّيات والعقبات التي تواجه «الرواية الإسرائيلية»

إن التوقّع السائد في إسرائيل على المستوى الرسمي، وفي أوساط الجمهور، بأن العالم بأسره سيفهم الأشياء كما هي مفهومة في إسرائيل نفسها هو توقّع خاطئ وغير واقعي وبحاجة إلى مراجعة جذرية؛ فالساحة الدولية هي ساحة متنوعة ومختلفة، وهناك العديد من الدراسات التي أُجريت على مدار السنوات الماضية تُشير إلى أن «معظم الجمهور حول العالم ليسوا مهتمين بما يحدث في إسرائيل والمنطقة» على الإطلاق، تماماً كما معظم الجمهور الإسرائيلي الذي لا يُبدِي اهتماماً بالصراعات الدائرة حول العالم. أضف إلى ذلك أن العالم الغربي لا يعيش ظروفاً أمنية مُشابهة للظروف التي يعيشها الإسرائيليون، وأن معظم وسائل الإعلام العالمية، وخاصة القنوات التلفزيونية، تركّز أكثر على مظاهر المعاناة والأزمات والضحايا، وهو ما يدفعهم للميل نحو التعاطف والتركيز في تغطيتها على الجانب الفلسطيني بمزيد من التفصيل، كما أن الإعلام الإسرائيلي نفسه، يُسهم في بلورة الشعور الإسرائيلي بالفشل على المستوى الدعائي من خلال التركيز على، وتضخيم، أي حدث مُناهض لإسرائيل (مثل المظاهرات أو الاحتجاجات في أي دولة حول العالم) الأمر الذي يُعطي انطباعاً للمشاهد الإسرائيلي بأن «العالم كلّه ضد إسرائيل» وهو ما يُعزّز من الشعور بفشل «الدعاية الإسرائيلية»، وليس ذلك فحسب بل وأيضاً بالشعور بالعُزلة أيضاً.

إن الفهم الدولي، أو على الأقل ذلك السائد في الأوساط الدولية المجتمعية والرسمية والذي يرى الصراع على أنه صراع بين قوى غير متكافئة، وأن لإسرائيل اليد العُليا عسكرياً، يدفع باتجاه تحميلها المسؤولية عن معظم الأحداث والمواجهات على الدوام، ويتعزّز هذا الأمر في ظل استمرار السيطرة الإسرائيلية على الأرض، ولا سيما في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسيبقى هذا الفهم سائداً في ظل غياب حل سياسي أو على الأقل بوادر للحلّ، وهو الأمر الذي يُقلّل من فرص نجاح «الدعاية/ الرواية الإسرائيلية» في تغيير المفاهيم الأساسية مهما بلغت قوة الحجج الإسرائيلية المقدّمة، خاصة في ظل انتشار ما تصفها الدراسة بأنها القوى المعادية للسامية والمناهضة لإسرائيل، والميل الدولي للنفاق والازدواجية في معايير الحكم، إلى جانب أن غياب الفهم الكافي، إسرائيلياً، للجماهير الدولية المختلفة وتوجّهاتها وطُرق مخاطبتها، وانحياز الهيئات الدولية المختلفة للجانب الفلسطيني والعِداء المتأصل تاريخياً لإسرائيل فيها، يُراكم من الشعور بفشل الدعاية والرواية الإسرائيلية لدى أوساط واسعة من الإسرائيليين. وما يقلّل من فرص الطرف الإسرائيلي حالة التعقيد، بل والتناقض، المحيطة بحالة إسرائيل؛ فهي من جهة دولة قوية وناجحة عسكرياً وتكنولوجياً ومزدهرة على نطاق عالمي، لكنها تعرّضت، ولم تزل، للهجوم والتهديدات المختلفة. وهو الأمر الذي لا نجده في حالة القضية الفلسطينية التي تظهِر الفلسطينيين على أنهم ضحايا على الدوام.

المجتمع المدني اليميني في إسرائيل.. NGO monitor نموذجاً

وقائع المحو الاستيطاني: مشهد من الخليل (قرب حلحول) في ١٧ حزيران. (أ.ف.ب)

كتب وليد حباس:

في ليلة ٩ حزيران الحالي، اقتحمت قوة عسكرية إسرائيلية منطقة مدينة البيرة، وتوجهت مباشرة إلى مبنى السرطاوي حيث مقر لجان العمل الصحي الفلسطيني. مع ساعات الفجر اكتملت «المهمة العسكرية» وانسحبت القوة بعد أن عاثت خرابا داخل المقر المكون من طابقين، صادرت الملفات والأقراص الصلبة، وعلقت أمرا عسكريا بإغلاق المقر لمدة ٦ أشهر.

تبرر السلطات الإسرائيلية هذا الإغلاق التعسفي بادعاء أن لجان العمل الصحي هي منظمة غير حكومية تابعة لتنظيم الجبهة الشعبية، والتي تشكل أحد مصادر تمويله. والدليل الذي تستند إليه السلطات الإسرائيلية، هو أن المدير المالي والإداري للجان هو وليد أبو راس الذي تمت محاكمته قبل حوالي عام بتهمة القيام بعمليات عسكرية تسببت بمقتل الإسرائيلية رينا شنيرف بالقرب من رام الله. وإن كان التبرير الإسرائيلي غير مقبول، إلا أنه قد يبدو للوهلة الأولى «معقولا» بناء على العقيدة الأمنية التي تفسر الكثير من ممارسات سلطات الاحتلال. لكن على ما يبدو، هناك لاعب رئيس آخر، تحرك من خلف الكواليس، ودفع بشكل فعال إلى إغلاق لجان العمل الصحي دون أن تحركه الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية. هذا اللاعب هو منظمة رقابة المؤسسات غير الحكومية أو NGO monitor.

منظمة NGO monitor هي إحدى منظمات «المجتمع المدني السيء»، كما يسميها البروفسور أمل جمال، [١] وهي واحدة من العديد من المنظمات البحثية (مثل معهد الدراسات الاستراتيجية الصهيونية) والأكاديمية (مثل «إم ترتسو» وكلية عيدو زولدن للسياسات) والإعلامية (مثل كيرن تيكفا والقناة السابعة وصحيفة مكور ريشون) والحقوقية (مثل شورات هادين) والاستيطانية (مثل منظمة ريغافيم) ومنظمات التفكير الاستراتيجي (مثل منتدى كوهيلت الذي شارك بإعداد قانون القومية للعام ٢٠١٨). تنتمي هذه المنظمات إلى معسكر اليمين الجديد وتحمل أيديولوجيا محافظة شوفينية وبدأت تنتشر وبقوة داخل المجتمع الإسرائيلي خلال العقد ونيف السابقين. وسبق أن تناول المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار- هذا الصعود للمجتمع المدني اليميني الذي ما يزال في بداياته، لكنه وصل إلى مراحل متقدمة من مأسسته المجتمعية. [٢]

تركز هذه المقالة من جديد على عمل NGO monitor وتلقي الضوء على المزيد من أعمالها.

أقيمت الـ NGO monitor في العام ٢٠٠١، باحتضان من، وتحت رعاية، مركز القدس للشؤون العامة (JCPA)، وهو مركز أبحاث صهيوني مقره القدس ومختص بالدبلوماسية والشؤون الخارجية. يصنف المركز باعتباره متناغما مع تيار المحافظين الجدد الأميركي ويتم تمويله من قبل شيلدون أديلسون، الملياردير الأميركي صاحب سلسلة كازينوهات في لاس فيغاس، والذي دعم بسخاء حملة ترامب، لكنه أيضا من أشد الداعمين لمشروع الاستيطان في الضفة الغربية. [٣] في العام ٢٠٠٧، انفصلت NGO monitor وتحولت إلى منظمة مستقلة ماليا وإداريا، ووضعت نصب عينيها هدف مراقبة عمل المنظمات غير الحكومية (NGOs) التي لا تتوافق مع رؤية اليمين الصهيوني الجديد، وعمل كل ما يمكن فعله لتجفيف مواردها ومصادر تمويلها.

على موقعها الإلكتروني، وهو موقع متطور جدا ويشكل قاعدة بيانات إسرائيلية يمينية تدل على قدرة هائلة للوصول إلى المعلومات، ثمة قائمة بحوالي ١٠٠ منظمة غير حكومية تم تصنيفها على أنها «معادية للسامية». [٤] بيد أن «معاداة السامية» حسب رؤية NGO monitor لا تقصد بها المنظمات المعادية للصهيونية، أو اليهود بشكل عام، وانما المقصود هي المنظمات التي لا تتوافق مع رؤية اليمين الصهيوني الجديد، وبالتحديد تيار الصهيونية الدينية (وسنشرح كيف ترى الصهيونية الدينية محيطها الإسرائيلي والفلسطيني بعد قليل).

وعليه، ثمة ثلاثة أنواع من المنظمات في هذه القائمة: أولا، منظمات غير حكومية فلسطينية، مثل لجان العمل الصحي (بالإضافة إلى معظم المنظمات الفلسطينية المعروفة)، والتي تحاول NGO monitor أن تفبرك علاقة ما بين هذه المنظمات الفلسطينية ودعم «الإرهاب». ثانيا، منظمات دولية، سواء عربية أو أجنبية، والتي تحاول NGO monitor أن «تفضحها» باعتبارها تموّل المنظمات الفلسطينية، وبالتالي تسعى إلى تجفيف مصادر تمويل المجتمع المدني الفلسطيني من خلال مهاجمة المموّلين المباشرين. وثالثا، هناك منظمات غير حكومية إسرائيلية، معظمها محسوبة على اليسار الصهيوني مثل بتسيلم وغيشاه وعير عاميم وغيرها. وتحاول NGO monitor من خلال مهاجمة هذه المنظمات الإسرائيلية الهيمنة على عملية إنتاج خطاب حقوق الإنسان بحيث يتوقف عن كونه خطابا يستند إلى مبادئ عالمية مثل المساواة، العدالة، الحقوق العالمية، ويتحول إلى خطاب صهيوني يميني، من طراز المحافظين الجدد، يجعل من أيديولوجيا الصهيونية الدينية المعيار الأساس الذي يفصل ما بين الحق والباطل.

فقط فيما يخص لجان العمل الصحي التي تم إغلاقها من قبل الجيش الإسرائيلي، هناك ١٥ تقريرا ونشرة وتصريحا صحافيا [٥] وبودكاست (يحمل الاسم المنمق: بودكاست «حقوق الإنسان مع قهوة ساخنة»!). [٦] عند التوقف عند هذه التقارير، بالإضافة إلى الدراسة المعمقة والمفصلة حول لجان العمل الصحي والتي صدرت العام ٢٠٢٠، [٧] تتضح القدرة الهائلة لمنظمة NGO monitor على الوصول إلى المعلومات. فثمة سير ذاتية مفصلة لأهم الموظفين الإداريين والماليين، بالإضافة إلى أعضاء مجلس إدارة اللجان، ناهيك عن ميزانية تفصيلية منذ العام ٢٠١٤ تبين مصدر التمويل، حجمه، هدفه، وطرق استخدامه. بالنسبة لمنظمة مثل NGO monitor، فإن مسألة «دعم الإرهاب» أو «خطيئة» مناصرة حركة المقاطعة (BDS)، أو العلاقة مع تنظيمات سياسية فلسطينية، هي مجرد حجة مقبولة عالميا لمحاربة المجتمع المدني الفلسطيني. لكن عند تحليل منطق عمل NGO monitor بعد الأخذ بعين الاعتبار أن هناك أيضا منظمات إسرائيلية وأخرى دولية تقع «تحت مقصلتها»، سنرى أن هذه المنظمة الصهيونية اليمينية ترمي إلى تطوير مفهوم جديد للمجتمع المدني يشكل رافعة أخرى لليمين الصهيوني الشوفيني صاحب نظرية «تفوق العرق اليهودي».

فمثلا، تيار الصهيونية الدينية (ويجب ألا نغفل أن نفتالي بينيت، رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديد، هو أحد زعماء الصهيونية الدينية وإن كان يعتبر أقرب إلى الصهيونية الدينية الأقل تشددا أو اللايت light) هو تيار يميني متشدد يجمع ما بين المشروع الصهيوني السياسي في إقامة دولة يهودية وما بين الرؤية الخلاصية الربانية التي ترى أن الاستيطان (خصوصا في الضفة الغربية) هو شعيرة دينية، وفعل له قدسيته. وترى الصهيونية الدينية بأن مهمة دولة إسرائيل، والمجتمع الدولي عموما، هي الحفاظ على كل شبر من «أرض إسرائيل» بما فيها الضفة الغربية. ولقد كان اتفاق أوسلو العام ١٩٩٣، ولاحقا خطة شارون للانفصال عن غزة (٢٠٠٥)، بمثابة صفعتين متلاحقتين للصهيونية الدينية. وفي إثر خطة الفصل بالتحديد، ارتأت الصهيونية الدينية أن المجتمع الإسرائيلي قد «تلوث» وبهتت صهيونيته غير المدعومة أصلا بصلابة توراتية ورؤية مسيانية خلاصية. وعليه، حدثت تغييرات دراماتيكية في ممارسة الصهيونية الدينية والتي توجهت إلى تنفيذ نوعين من الاستيطان: أولا، تكثيف استيطان التلال والهضاب في الضفة الغربية. ثانيا، استيطان قلوب الإسرائيليين أنفسهم داخل أراضي ٤٨. ويقوم استيطان القلوب على «هجرات» للمستوطنين من مستوطنات الضفة إلى داخل المدن الإسرائيلية لتكوين أنوية توراتية «تعلم» الإسرائيلي كيف يكون صهيونيا «على الصراط المستقيم». [٨] وهناك نوع ثالث من الاستيطان الذي تقوم به الصهيونية الدينية، وهو استيطان المجتمع المدني، باعتباره ميدانا ثالثا للعمل، له أدواته ومنطقه المختلفان، لكنه يتكامل مع نوعي الاستيطان الآخرين كضرورة لا بد منها من أجل تمتين مشروع الصهيونية الدينية.

ولا يقصد باستيطان المجتمع المدني مجرد إنشاء المزيد من الجمعيات والمنظمات اليمينية الداعمة للاستيطان مثل «ريغافيم»، «آماناه»، أو «أياليم» وغيرها؛ بل إن المقصود هو إنشاء منظمات غير حكومية يمينية هدفها إعادة تعريف المجتمع المدني من جديد، وإنتاج خطاب «حقوق إنسان بديل» يكون خطابا يمينيا صهيونيا. وقد يرى البعض محقا بأن «خطاب حقوق الإنسان الصهيوني اليميني» هو انتقائي، بل إنه تحريف للمفهوم العالمي لخطاب حقوق الإنسان. لكن الصهيونية الدينية تبتغي قلب المعادلة، وهو تحويل كل الخطاب العالمي لحقوق الإنسان إلى خطاب محرف وانتقائي، ومحاولة تقديم رؤية الصهيونية الدينية لمفهوم حقوق الإنسان باعتبارها الاتجاه الرئيس (mainstream) الصائب والمعياري. قد تبدو هذه مهمة «حمقاء» وأقرب للاستحالة منها إلى التطبيق العملي. بيد أن اليمين الصهيوني الجديد بشكل عام، والصهيونية الدينية بشكل خاص، قد قطعا شوطا لا يجب الاستهانة به، وإن كان ما يزال في مراحله الأولى.

والهدف من إقامة المجتمع المدني اليميني، هو الهيمنة على الخطاب العام داخل الشارع الإسرائيلي، وتعزيز فكر المحافظين الجدد والذي يأخذ في إسرائيل منحى مميزا: أولا، العرق اليهودي متفوق على باقي سكان المكان بحيث أن الحقوق السياسية والاجتماعية اليهودية هي حقوق جماعية لا يمكن التشكيك فيها، بينما الحقوق الفلسطينية، في أحسن الحالات، هي حقوق فردية على أن لا تتعارض مع حق اليهودي في الوجود. ثانيا، الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ هي جزء من أرض إسرائيل، ولا يجب «استغلال» قيم عالمية مثل حقوق الإنسان والعدالة وإنهاء الاحتلال بهدف معارضة المشيئة الربانية التي منحت هذه الأرض لليهود. ثالثا، دعم توجهات نيوليبرالية تعزز مبدأ السوق المفتوح، والرأسمالية الإثنية (أي رأس المال الصهيوني)، وتقييد دور القضاء في التدخل في المشروع الصهيوني الاستيطاني. وتهدف هذه المنظمات إلى إدخال هذه الأيديولوجيا، وفرض هيمنتها، على الخطاب العام داخل إسرائيل، وممارسات الحكومة، وحدود النقد الذي يسمح به للمنظمات الأهلية اليسارية والتي تستند إلى المبادئ العالمية لحقوق الإنسان.

ترى NGO monitor أن منظمات المجتمع المدني (وتقصد الفلسطينية، أو الدولية التي تمول الفلسطينيين ومنظمات اليسار الإسرائيلية) في معظمها تدعي أنها تستند إلى مبادئ إنسانية عالمية، لكنها في الحقيقة تستغل القيم العالمية لحقوق الإنسان لتدعيم أجنداتها السياسية والأيديولوجية. [٩] فمثلا، المنظمات التي تناهض الاستيطان في الضفة الغربية (مثل بتسيلم)، أو التي تقدم خدمات صحية للفلسطينيين الذي يحاربون الاستيطان (مثل لجان العمل الصحي) إنما تعادي، حسب الصهيونية الدينية، الخطة الإلهية في الخلاص، وتعارض مشيئة الله. وبالتالي لا يعقل أن يكون خطاب هذه المنظمات هو خطاب حقوقي. طالما أن خطاب حقوق الإنسان الحالي يعارض الخلاص الإلهي، فهذا يعني إما أن الخلاص الرباني يسير في الطريق الخاطئ، وإما أن خطاب حقوق الإنسان الذي تطرحه هذه المنظمات هو خطاب مسيس بشكل «خبيث» ويهدف إلى الكفر بالمشيئة الربانية. وبما أن الصهيونية الدينية على قناعة تامة بأن الله وعد شعب إسرائيل بأرض إسرائيل، وأنه «ها هو ينفذ وعده الخلاصي»، فإنه أصبح واضحا أن الخلل يكمن في «المفهوم الخاطئ» للإنسانية وقيم حقوق الإنسان لدى هذه المنظمات، وبالتالي على الصهيونية الدينية أن تهيمن على المجتمع المدني وتصوب خصابه.

لهذا الغاية، تم إنشاء NGO monitor لمراقبة أداء المجتمع المدني «الكافر». بين يدي NGO monitor موارد مالية سخية جدا، بعضها مكشوف والبعض الآخر ما يزال مستورا. بالإضافة إلى رأس المال الأميركي الذي ينهمر بسخاء من قنوات المحافظين الجدد إلى منظمة NGO monitor. وتقوم الوكالة اليهودية (بالمناسبة، وربما للمفارقة التي تدل على نفوذ اليمين الصهيوني الجديد، رئيس الوكالة الأخير، يتسحاق هيرتسوغ، يعتبر من اليسار الصهيوني) بتسهيل تجنيد الأموال وإيصالها إلى NGO monitor. كما أن شيري أندرسون، من أهم الرأسماليين الإسرائيليين وكانت على مدار ٢١ عاماً من أكبر مالكي بنك هبوعليم (حتى ٢٠١٨)، لها مساهمات واضحة في تسهيل وصول أموال المتبرعين إلى NGO monitor. [١٠]

على ما يبدو فإن NGO monitor كانت قد ساهمت بشكل كبير في إغلاق لجان العمل الصحي، ليس بناء على دوافع أمنية، فهذا عمل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية. لكنها ساهمت في دفع المؤسسة الأمنية الإسرائيلية إلى إغلاق لجان العمل الصحي لما تشكله من خطر على مفهوم المجتمع المدني، وقيم حقوق الإنسان، كما تعرفها NGO monitor. في العام ٢٠١٠، توجه جيرالد ستيرنبرغ، مدير عام NGO monitor، إلى محكمة العدل الأوروبية في قضية شهيرة رغب من خلالها بإجبار الاتحاد الأوروبي على الكشف عن المبالغ المالية التي تتلقاها منظمات فلسطينية عديدة. ومع أن المحكمة رفضت الدعوة، إلا أن ستيرنبرغ لديه مصادر أخرى بين يديه، وهي قاعدة بيانات إسرائيلية مفصلة حول عمل المجتمع المدني الفلسطيني.

عند رؤية المجتمع المدني الإسرائيلي بكليته، سيتسنى لنا رؤية المدى الذي تغلغلت فيه هذه المنظمات في الإعلام، والأكاديميا والخطاب العام الحقوقي في إسرائيل. ويرى نيسيم كلدرون، وهو باحث إسرائيلي يساري مختص في الفكر السياسي والأدب اليهودي، أن ثمة فرقا جوهريا بين عمل المجتمع المدني اليساري (بتسيلم، غيشاه، لنكسر الصمت.. وغيرها) وما بين المجتمع المدني اليميني الشوفيني. الأول، يعمل على المستوى الخطابي، وفي أحسن الحالات يبتغي التأثير على الرأي العام من خلال منشوراته، أو الالتماسات التي يقدمها بين الحين والآخر إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية. بينما الثاني (المجتمع المدني اليميني) يعمل على مراكمة نفوذه داخل مؤسسات الدولة، من خلال التغلغل في القضاء، ونشر مثقفيه داخل الإعلام، وبيروقراطية الدولة، والمناصب الحساسة، ويشكل بطانة سميكة محيطة بمؤسسة رئاسة الحكومة. NGO monitor ليست استثناء، بل إن قضية محاربة المنظمات الأهلية الفلسطينية من خلال المساهمة في إغلاقها، تشير إلى قدرة هذه المنظمة على التأثير على آليات صنع القرار داخل الإدارة المدنية.

(هوامش)

1. Amal Jamal, "The Rise of 'Bad Civil Society' in Israel Nationalist Civil Society Organizations and the Politics of Delegitimization," SWP Comment, 2/2018, 2018.
2. يمكن بهذا الشأن مراجعة تقارير مدار الاستراتيجية خلال العقد ونيف الماضيين، موقع مدار على شبكة الانترنت.
3. Wikipedia, "Sheldon Adelson," 2021, https://en.wikipedia.org/wiki/Sheldon_Adelson.
4. NGO monitor, "NGOs," 2021, https://www.ngo-monitor.org/ngos/.
5. NGO monitor, "Health Work Committees (HWC)," 2021, https://bit.ly/3h8lnLQ.
6. استمع الى البودكاست هنا: https://bit.ly/2TOnRbq
7. NGO monitor, "Health Work Committees' Ties to the PFLP Terror Group," 2020, https://bit.ly/3j9B0GR.
8. للمزيد عن الصهيونية الدينية، تابع بودكاست مدار على موقع مدار (انظر هنا: https://bit.ly/3gOW6HC)، وبالتحديد الحلقة 2 والحلقة 5. أو تابع السلسلة التعليمية المكونة من ثلاث حلقات حول الصهيونية الدينية.
9. انظر مثلا صفحة "من نحن" على موقع NGO monitor، على الرابط https://www.ngo-monitor.org/about/
10. أوري بلاو, NGO monitor المنظمة التي تلاحق مؤسسات اليسار لا تريدكم أن تكشفوا مصادر تمويلها، هآرتس، 2012 https://www.haaretz.co.il/magazine/1.1636887.

صدر حديثاً
المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»
قضايا إسرائيلية «٨١»
محور العدد:
إسرائيل والتطبيع مع الدول العربية

النسوية وتأثيرها في الاستنكاف الضّميريّ عن الخدمة العسكريَّة في الجيش الإسرائيلي

آتاليا بن آبا.

كتب أنس إبراهيم:

«أتاليا امرأة استثنائيَّة، أظهرت شَجاعةً نادرة، وكانت مُشاهدة التحوّلات التي طرأت على عائلتها تجربة مُلهمَة جداً»- هذا ما كتبته آييلت فالدمان في عمودها الصحافيّ في صحيفة «نيويورك تايمز» تعليقاً على فيلم «Objector» (٢٠١٩)، وتحديداً في وصف المرأة الإسرائيليّة التي يتمحور الفيلم حولها، وهي آتاليا بن آبا، التي استنكفت ضميرياً عن الخدمة العسكريّة في الجيش الإسرائيلي العام ٢٠١٧.

«في السّادس من شباط من هذا العام رفضَتْ الانضمام إلى الجيش الإسرائيليّ في تحدٍّ لسياسة التجنيد الإجباريّ الإسرائيليّة، وفي ذلك اليوم، تماماً مثلما توقّعت، أرسِلتْ إلى سجنٍ عسكريّ»- هكذا كتبت بن آبا خلال العام ٢٠١٧، مُرجعة سببَ رفضها للخدمة العسكريّة إلى أسبابٍ ضَميريّة: «أؤمنُ أنَّه لغاية تحقيق الأمن لكلّ النّاس في فلسطين وإسرائيل، فعلى الحكومة أن تغيّر سياساتها وعلى الاحتلال أن ينتهي». وفيلم «Objector» وثائقيّ للمخرجة مولي ستيوارت، يوثّق تجربة بن آبا في رفض التجنيد العسكريّ منذُ بداية اتّخاذها لقرار الاستنكاف الضميريّ، مروراً بالنّقاشات العائليَّة الدّاخليّة التي عكسَت تنوّعاً في الأجيال الصهيونيّة في إسرائيل، وانتهاء بمقابلة مع ما يُعرف باللجنة الضميريّة العسكريّة المكوّنة من أربعة ضبّاط عسكريين ومدني أكاديميّ والتي يرجع إليها البتَّ في التمييز بينَ أولئك الذين يرفضون لأسبابٍ سياسيّة مثل الاحتلال، وأولئك السلميين جوهرياً والذين سيرفضون الالتحاق بأيّ مؤسسة عسكريّة أو أمنيَّة.

الاستكاف الضّميريّ وموقع الخدمة العسكريّة من المواطنة في إسرائيل

أعاد نَجاحُ فيلم «Objector» محلّياً وعالمياً، تسليط الضّوء على مسألة رفض التجنيد العسكريّ الإجباريّ، أو ما يُعرَفُ بالاستنكاف الضّميريّ عن الخدمة العسكريّة. واستناداً إلى المادّة السادسة والثلاثين من قانون الخدمة العسكريّة في إسرائيل للعام ١٩٨٦، فإنَّ لوزير الدّفاع الإسرائيليّ السّلطة في إعفاء أو تأجيل الخدمة العسكريّة لأيّ جنديّ، نساء ورجالاً، من استكمال خدمتهم العسكريّة في «الجيش الوطنيّ»، لأسبابٍ تتعلَّق بمتطلباتٍ تعليميّة، أمن المستوطنات، الحالة الاقتصادية الوطنيّة، ظروف عائليّة أو أيّة أسبابٍ أخرى. إضافةً إلى هذه الأسباب، فإنّ القانون ينصّ على أنّ إعفاءاتٍ أخرى قد تُمنَحُ للنساء بشكلٍ خاصّ اللاتي يرغبن في إعفائهنَّ من الخدمة العسكريّة للأسباب التالية: (١) الزّواج، الأمومة أو الحمل، (٢) الاستنكاف الضميريّ، (٣) الخلفيات العائليّة الدينية – كنساء الحريديم. ويوضّح قانون الجيش الإسرائيليّ الاستنكاف الضميريّ بالقول إنَّ الجيش الإسرائيليّ سيحترمُ وُجهة نظر المُستنكف الضّميريّ بشَرطِ أنّ تكون وجهات نظره أصيلة ومترسّخة فيه، ولهذه الغاية، تتكوَّن لجنة عسكريّة خاصّة، يترأسها ضابط التجنيد العسكريّ أو نائبه، وتوكل إليها مهمّة الاستماع، أو كما يظهرُ في فيلم «Objector» وفي شهاداتٍ أخرى لمستنكفاتٍ ضميريّات فهذه المهمّة تتحوّل إلى نوعٍ من التحقيق الذهنيّ في الآراء والمعتقدات للتمييز بين المُستنكف الضّميريّ، أيّ السّلميّ في جوهره، وبين المُستنكف لأسبابٍ سياسيّة مثل الاحتلال. الأوّل، السّلميّ، يُعفى من الخدمة العسكريّة، لأنَّه، وكما يوضّح الجيش الإسرائيليّ في قانونه، فإنّ الإعفاء للاستنكاف الضميريّ يأتي من حقيقة أنّ الدّولة ترى في حريّة الضّمير حريّة أساسية من الحريّات الإنسانيّة ويُشكِّلُ هذا الموقف جزءاً هامّاً من المجتمع المُتسامح الذي يَرى في الرّفض ظاهرة إنسانيّة يجبُ احترامها. بينما النوع الآخر من الاستنكاف، السياسيّ، تُرفَضُ لأسبابه، لكونه اعتراضاً مُباشراً على الدّولة، وعلى أفعالٍ يرتكبها جيش الدّولة، أي جيشُ الشَّعب، وعادة ما يُمضي المستنكفُ السياسيّ فترةً أطول في السّجن العسكريّ من الضّميريّ الذي أو التي ما إن تقرُّرُ اللجنة العسكريّة أنّها بالفعل شخصيّة سلميَّة في جوهرها، تُعفى من الخدمة العسكريّة ويُطلقُ سراحها من السّجن العسكريّ.

من بين عديد المفاهيم والجدالات التي تُطرحُ خلال فيلم «Objector»، تظهرُ مُفرداتٍ ذات علاقة مُباشرة بالخدمة العسكريَّة بوصفِها مكوّناً أساسياً من مكوّنات المُواطنة الإسرائيليَّة، وكذلك، بوصفها مكوّناً راسخاً من مكوّنات اليهوديّ [الإسرائيليّ] الجديد، النَّقيضُ لليهوديّ القَديم، ولكن، الذي صُنِعَ صهيونياً لئلَّا يحدث له ما حدَثَ لليهوديّ القديم في معسكرات الاعتقال النازيّة. «العصيان المدنيّ»، «الاستنكاف الضميريّ»، «الخائنة»- كلّها مفاهيم استُخدِمَت في سياق دفاع أتاليا عن نفسها أمام عائلتها والمجتمع الإسرائيليّ، وفي سياق التهجُّم عليها من قبل عائلتها والمجتمع الإسرائيليّ. يظهر أخوها، أميتاي، متفهّماً لموقفها وهو الذي تحصَّل على إعفاءٍ من الخدمة العسكريّة بعد سنواتٍ عديدة درسَ فيها في الخارج وطوَّرَ أفكاراً مناقضة للاحتلال الإسرائيليّ. بينما يقفُ والداها، وعمّها الذي يُصرِّحُ بأنَّ فلسفة اللاعنف هي للضعفاء، ضدَّها معتقدين بأنَّ الخدمة العسكريّة هي واجبٌ مدنيٌّ لا يجبُ مُساءلته على الإطلاق.

الإشكالية التي تطرحها أتاليا على عائلتها، والتي تطرحها المستنكفات الضميريّات على المجتمع الإسرائيليّ، تكمنُ في مُساءلتهنَّ لمؤسّسة، هي الجيش الإسرائيليّ، تعدُّ مدخلاً للمواطنة في إسرائيل، وقد احتلَّت مكانةً أساسيَّة في تكوين المجتمع والدّولة في إسرائيل حتّى قبل التّطهير العرقيّ في فلسطين العام ١٩٤٨ الذي تبعهُ إنشاء دولة إسرائيل. وذلك سُؤالٌ تُفضّل المؤسسة الاستعماريّة عدم طرحه على الإطلاق، أو التّظاهر بعدم وجوده أصلاً. فبحسَبِ الجيش الإسرائيليّ، فإنّ ما يقارب الـ١٢٪ من المرشّحين للخدمة العسكريّة في العام ٢٠٢٠ تمَّ منحهم إعفاء كاملاً من الخدمة العسكريّة لأسباب تتعلق بالصحّة العقليّة، وهو الإعفاء الذي تحصَّلَ عليه أخو بن آبا الذي يظهر في الفيلم معتنقاً لأفكار أخته أو بعضها. بحسَبِ الباحث الإسرائيليّ تال كرا-عوز، فإنّ بعضاً من هؤلاء الآلاف الذين تحصّلوا على إعفاءٍ لأسباب نفسيّة لا بدّ وأنّهم يعانون من مُشكلة حقيقيّة؛ لكنّ الواقع أنّ الحُصول على إعفاءٍ لأسباب نفسيّة، خاصّة لدى الذّكور، هو الطّريقة الأكثر سهولة التي يُلجأ إليها لتجنّب الخدمة العسكريّة. ذلك أنّ البند القانونيّ لا يوفّر للذكور بند الاستنكاف الضميريّ على العكس من الإناث، ويمكنُ قراءة ذلك في سياقين؛ الأوّل، أنَّ بنية الاستعمار الصهيونيّ هي بنية ذكورية في الأساس، وصورة الذّكر اليهوديّ العضلاتيّ الصهيونيّ لم يكن ممكناً ولا يمكنُ لها التّوافق مع واقع استنكافٍ ذكوريّ ضميريّ عن أداء الخدمة العسكريّة في الجيش الصهيونيّ. ثانياً، أنَّ حرمان الذّكور من بند الاستنكاف الضّميريّ يأتي في سياق رغبة الدّولة في عدم منح الذّكور أو حتّى الإناث اللاتي نادراً ما يتحصّلن على هذا النّوع من الإعفاء، موقع القُدرة على تسجيل موقفٍ مُعادٍ لسياسات الدّولة الاستعماريّة، واعتبارهم مرضى نفسيين بشكل قانونيّ. بذلك تُمكِّنُ هذه السياسة الدّولة والأحزاب الصهيونية من إخفاء أيّ توجهاتٍ معارضة جذرياً أو جزئياً للسياسات الاستعماريّة الجوهريّة في أوساط الشباب الإسرائيليّ، مثل معارضة سياسات الاستيطان والاحتلال في الضفّة الغربيّة. وفي الوقت نفسه، تعملُ على عزل هؤلاء الأفراد المعارضين ضميرياً للخدمة العسكريّة عن بقيَّة المجتمع الصهيونيّ، إمّا بوصفهم خونة للصهيونيّة ولضحايا الهولوكوست، أو بوصفهم مرضى نفسيين لا يعرفون ما الذي يقولونه.

خطاب المواطنة والتجنيد في إسرئيل

يُشكِّلُ أداء الخدمة العسكريَّة في إسرائيل أحد المداخل الرّئيسة في تحديد درجة المُواطنة في الدّولة؛ فبعد ضرورة أن تكون يهودياً لتكون مُواطناً من الدّرجة الأولى، تأتي الخدمة العسكريّة لتُحدِّد مدى التزام الفرد الإسرائيليّ تجاه الدّولة وما يترتّب على ذلك من التزامٍ للدولة تجاه الفرد. ومن هذا المدخل يُعتبَرُ الفلسطينيون، إضافةً إلى كونهم عرباً وليسوا يهوداً، مواطنين من درجة ثالثة لعدم أدائهم الخدمة العسكريّة في الجيش الإسرائيليّ. كذلك يُعتبَرُ اليهود الحريديم أو الألترا أرثوذكس، مواطنين من درجة ثانية لعدم أدائهم الخدمة العسكريّة. في المقابل، تستخدمُ مجموعات إثنيّة وثقافية أخرى الخدمة العسكريّة للتحصّل على درجة متساوية من المُواطنة مع اليهود الأشكنازيين الذين ومنذُ تاسيس الدّولة يُهيمنون ثقافياً، سياسياً، هويّاتياً واقتصادياً على مفاصل الدّولة والمجتمع الإسرائيليّ؛ مثل البدو، الدّروز والمجموعات المثليّة والكويريّة الإسرائيليّة. وبوصفه فضاء ذكورياً مُطلقاً، تُصبحُ علاقة النّساء بالجيش الإسرائيليّ أشدّ تعقيداً من علاقة الذّكور ومكانتهم في الجيش؛ فمن جهة تتعامل الدّولة نظرياً مع النّساء بوصفهنّ شريكاتٍ بالتّساوي في المُواطنة، ولكن في الآن ذاته، ولعدم قدرتهنّ على التّساوي بشكلٍ كاملٍ مع الذّكور في الخدمة العسكريّة والهيكل التنظيميّ للجيش الإسرائيليّ، يُنظَرُ إليهنّ على أنّهنّ غير قادراتٍ تماماً على أن يكنَّ متساوياتٍ في المُواطنة وما يتبعُ ذلك من هيمنة على المواقع السياسيّة الحكوميّة والعسكريّة الحسّاسة.

النّسوية، النّساء والمؤسسة العسكريّة الإسرائيليّة

شكّلت النّساء جزءاً أساسياً من مشروع الاستعمار الاستيطان الصهيونيّ في فلسطين منذُ ما قبل إنشاء الدّولة العام ١٩٤٨، وبشكلٍ خاصّ كُنَّ جزءاً من العمل العسكريّ ما قبل تأسيس الدّولة من خلال التحاقهنَّ بميليشات البلماخ والهاغناه الصهيونيّة، ومن خلال التحاقهنَّ بالخدمة العسكريَّة ما بعد العام ١٩٤٨. ولكن، ومع تطوّر الميليشيات الصهيونية إلى جيشٍ منظّمٍ مؤسساتيّ، تقرَّر ببطء إنشاء وحدات نسائيّة توكل إليها مهمَّات عسكريّة تليقُ أكثر بالعمل النسائيّ العسكريّ والتوقّف عن الزّج بالنّساء في القتال المُباشر. في الآن ذاته تمّت مأسَسة الإعفاء من الخدمة العسكريّة للنساء لأسبابٍ دينيّة، حتّى لا تُضطَّر النّساء اليهوديات المتديّنات إلى الانخراط في أداء مهامٍ تُحتِّمُ عليهنَّ الاختلاط مع الذّكور بما يتعارض مع المبادئ الدينيّة اليهوديّة. وقد شكَّل هذا الإعفاء المؤسساتيّ من الخدمة العسكرية المُستند إلى أسبابٍ غير صحّية وغير نفسيّة، الأساس لما سيُعرَفُ لاحقاً بالاستنكاف الضّميريّ؛ أي تمكين الدّولة الفرد من الاستنكاف عن أداء الفعل العسكريّ الذي سيجبره أو يجبرها على أداء أفعالٍ تتعارَضُ ضميرياً مع معتقداته الدّينية، الثقافيّة أو الاجتماعية، وهو ما ارتبط بشكلٍ مُباشرٍ بالنّساء في إسرائيل دوناً عن الذّكور.

هناك ثلاثة مساراتٍ للنسويّة الإسرائيليّة فيما يتعلَّقُ بالتجنيد الإجباريّ والخدمة العسكريّة؛ الأوّل، الحركة النّسويّة التي حاولت منذُ تسعينيات القرن الماضي شقَّ طريقها إلى وظائف ومواقع عسكريّة تُعدُّ حِكراً على الذّكور في الجيش الإسرائيليّ. وقد بدأت هذه الحركة العام ١٩٩٥ عندما تقدّمت شابّة إسرائيليّة، أليس ميلر، بطلبٍ لدى المحكمة العُليا ضدَّ قوانين الجيش الإسرائيليّ التي تمنعها من الالتحاق بالقوات الجوية الإسرائيليّة التي تعرف بقوات النخبة الإسرائيليّة. شكَّل هذا الطّلبُ زعزعة للعلاقات الجندريّة القائمة داخل المؤسسة العسكريّة، بين مُقاومة ذكورية لفتحِ هذه المساحات النخبويّة داخل المؤسسة للحُضور النّسائيّ، وبين إدراك الحركة النّسويّة ضرورة تحقيق المُساواة في المواقع والوظائف العسكريّة كأداةٍ للمطالبة بمساواة جندريّة كاملة داخل المجتمع الإسرائيليّ. فكان الاعتقاد لدى الحركة النّسوية الإسرائيليّة أنّه لو تمكّنت النّساء من أن يكنّ شريكاتٍ في حمل عبء الأمن القوميّ، فسيُنظَرُ إليهنَّ على أنّهنّ مُساوياتٍ للرجال، وذلك سيقودُ إلى تقليص اضطّهاد النّساء وقمعهنّ بسبب اعتبارهنّ ضعيفاتٍ جسدياً وسياسياً. ذلك دفعَ بالحركة النّسوية الإسرائيليّة إلى دعم الجيش الإسرائيليّ، دعم الالتحاق بالخدمة العسكريّة، ودعم وصول النّساء إلى مواقع متقدّمة في التراتبيّة العسكريّة، وبالعموم، الصّراع من أجل حقوق النّساء داخل الإطار العسكريّ.

إلّا أنّ هناك أصواتا نسويّة أخرى داخل الحركة النسوية الإسرائيليّة التي تُجادلُ بأنَّ المنظومة العسكريّة بكلّيتها تنطوي على ممارساتٍ قمعية للنساء مثل التحرش الجنسيّ الذي يُنظر إليها باعتباره ممارسة طبيعية، بينما أخرياتٍ يدّعين أنّه بغضّ النظر عن حجم التغيير الحاصل في المؤسسة العسكريّة، فلا يزالُ الواقع الجندريّ غير المتكافئ قائمٌ في المجتمع. بينما هناك التوجّه الراديكاليّ الذي يمزجُ بين النّضال النسويّ والنّضال لإنهاء الاحتلال والعنف في فلسطين التّاريخية.

مع ذلك، هناك فرقٌ جوهريّ بين معارضة الخدمة العسكريّة والمؤسسة العسكريّة بسبب وظيفتها الاستعماريّة بالنّسبة لليسار الراديكاليّ الإسرائيليّ، أو بسبب الاحتلال بالنّسبة لليسار الليبراليّ الذي يقبل الدّولة بتاريخها الاستعماريّ الإجراميّ بشَرطِ أن يتوقّف ذلك التّاريخ عند العام ١٩٦٧؛ أي المُطالبة بإنهاء احتلال الضفّة الغربية وقطاع غزّة والسّماح بإنشاء دولة فلسطينيّة؛ وبين مُعارضة الخدمة العسكريّة والمؤسسة العسكريّة من دون أيّ التزامٍ سياسيّ تجاه الفلسطينيين أو تجاه تاريخ الدّولة، وهي المعارضة التي تظهر في موقف هاليل رابين، الشّابة الإسرائيلية التي رفضت الالتحاق بالجيش الإسرائيليّ تحت بند الاستنكاف الضميريّ: «هل أرفض الخدمة العسكرية لأنني ربيت بهذه الطريقة، أم أرفضها لأنني أصنع قراري بنفسي؟ إن استخدمت كلمات مثل «احتلال» أو «سياسة حكومية»، سيتم النّظر إليّ كمستنكفة سياسيّة، كشخص يرفض الخدمة بسبب أفعال ارتكبها جيشنا. إن لم يكن الأمر بسبب الاحتلال فسيتم الإعفاء. لكنّ رفضي هو بسبب اعتراضي على العنف كلّية، وليس بسبب الاعتراض على الاحتلال الذي هو مجرّد شكل من أشكال العنف. وكلّا، لن أؤدّي الخدمة العسكريّة حتى في الجيش السويسري، لأنّ جوهر اعتراضي هو على أيّ تنظيم عسكريّ، على كلّ أشكال العنف».

موقفُ رابين يختلفُ عن موقف بن آبا؛ فرابين ضدَّ العُنف كلّيا، أيّ ضدّ عنف الفلسطينيين وضدّ عنف الجيش الإسرائيليّ، بطريقة ما مُجرّد موقف مُتجرّد من الواقع لا يتمكَّنُ إلّا من يستمتع بالامتياز الاستعماريّ للرفضِ أو القبول التّفكير فيه والمرور بتجربة سجن لمدّة أقلّ من شهرين فقط والاستمتاع بهذه التّجربة، كما تصفُ في شهادتها لموقع Tablet Magazine. بينما موقف بن آبا، تطوّر منذُ العام ٢٠١٧ حتّى الآن، من موقف معارضٍ للخدمة العسكريّة بسبب الاحتلال، إلى موقف مُناهضٍ وناشطٍ ضدّ عنف المؤسسة الإسرائيليّة المُمأسس ضدّ الفلسطينيين، كما في الشّيخ جرّاح والمستوطنات في الضفّة الغربيّة.

لكن حتّى موقف بن آبا الذي وصفته محررة «نيويورك تايمز» بالشّجاع والاستثنائيّ؛ لا يزالُ موقفاً تضامنياً ضميرياً يتوقَّف عند مُساءلة ما تفعله الدّولة في اللحظة الحاضر، ولا يُسائِلُ جُذور تكوين هذه الدّولة، أي العودة إلى أساس المشروع الاستعماريّ الصهيونيّ الذي تأسَّس على أنقاض الوجود الفلسطينيّ.

لكنَّ كلا الموقفين ينتميان إلى إرث الفلسفة النسوية الإسرائيليّة التي اعتبرت الجيش الإسرائيليّ مؤسسة عُنفيَّة أبويَّة تخلقُ مزيداً من العنف وتُمارسُ العنف ضدّ النساء، وكذلك لدى بعض التيارات النسوية، التي مزجت هذه الاحتجاجات بالاحتجاج ضدّ العنف الممارس ضدّ الفلسطينيين. مع ذلك، حتّى اللحظة، وبسبب الإجراءات القانونية الشّكلية التي تفرضها المؤسسة العسكريّة بما يتعلّقُ بإجراءات الاستنكاف الضميريّ، لا يزال هذا النوع من الرّفض محصوراً بعشرات النّساء فقط لا غير خلال العقدين الأخيرين، واللاتي استنكفن ضميرياً واعتقلنَ لفتراتٍ قصيرةً لم تتجاوز بضعة شعور قبل إطلاق سراحهنَّ والبتّ في أنّهنَّ بالفعل: «سلميّات بشكل جوهريّ»!

مصادر

What happens if you refuse to serve in the IDF? Tal Kra-Oz, Tablet Magazine, March 17, 2021.

On women's refusal in Israel, Tali Lerner, War resister's international.

Atalya Ben Abba refuses to serve in the Israeli military, gets sentenced to a further 30 days in military detention, Atalya ben Abba, May 11 2017.

Conscience Objection, Israel Ministry of Foreign Affairs: https://mfa.gov.il/MFA/AboutIsrael/State/Law/Pages/Conscience%20Objection%2013-Jul-2005.aspx.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية